المحاضرة السادسة

نماذج تنموية من دول البريكيس(النموذج البرازيلي)

لم تعد دولة البرازيل تلك الدولة المثقلة بالمديونية إلى حد الإفلاس كما كان تنقله لنا وسائل الاعلام السمعية والصرية ابان فترة الثمانينات من القرن الماضي. كما أن البرازيل ليست فقط كرة القدم كما يتخيل الكثير من سكان المعمورة، إنما البرازيل دولة لها اقتصاد قوي استطاع مقارعة اقتصاديات الدول المتقدمة، والتخلص من براثن التخلف الذي راهنه لسنوات طويلة.

يعد النموذج التنموي البرازيلي من النماذج الرائدة في العالم، فبالرغم من استمرار الحكم العسكري لأزيد من نصف قرن، إلا أن البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصاديا واجتماعيا، يمزج بين سياسات يسارية لصالح الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبيرالية تحمي مصالح الطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التقدم والتطور.

وقد تحولت البرازيل من مستعمرة برتغالية لمدة تزيد عن ثلاث قرون إلى دولة مستقلة سنة 1822، وصدور أول دستور لها سنة 1824، وإنهاء الحكم الامبراطوري وقيام النظام الجمهوري سنة 1885، إضافة إلى تعاقب الحكم في البرازيل التي خضعت للنظام العسكري لمدة تزيد عن نصف قرن إلى غاية 1985، تاريخ تولي سلطة مدنية للحكم.[1]

---

[1] صدفة، الرضواني: ***التجربة النهضوية البرازيلية***، في مجلة " المستقبل العربي"، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض،2014، ص172.

"وتبدو البرازيل لأول مرة في تاريخها، مستعدة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، تتسلح في ذلك بسعر صرف مرن، واحتياط ضخم من العملات الأجنبية، وتناقص مستمر في نسبة الدين إلى الناتج، وإدارة رشيدة من البنك المركزي لمشكلة التضخم.

فكيف قطعت البرازيل كل هذه الخطوات، حتى أصبحت ثامن أكبر اقتصاد في العالم؟

وكيف أقنعت المستقبل بأن "يطوي أشرعته على مرافئها" كما علقت ذات مرة صحيفة الغارديان البريطانية في إحدى افتتاحياتها عام 2008 وهي تستعرض عناصر القوة التي باتت تمتلكها هذه الدولة؟"

أبعاد التجربة التنموية في البرازيل:

أولا. التنمية البشرية:

يتميز العنصر البشري في البرازيل بالتميز والوفرة والتحضر، والتنوع الثقافي والعرقي والديني، والذي يشكل مصدر غنى المجتمع البرازيلي، حيث سيادة التسامح والتعايش. كما تتناول سياسات التنمية الاجتماعية، خصوصا تلك المتبعة منذ بداية الألفية من طرف الرئيس" لولا دا سيلفا"، وآثارها الاجتماعية الإيجابية على مستوى تحسين دخل الفقراء، وتقليص حجم التفاوتات الاجتماعية؛ سياسات ركزت على جملة من المقومات أبرزها؛ مكافحة الفقر والهشاشة من خلال العديد من البرامج، والاهتمام بالرعاية الاجتماعية من خلال تطوير الرعاية الصحية والرياضة والترفيه، وسن سياسات النوع لمصلحة النساء، إضافة إلى سياسات منتجة في جال التعليم والبحث العلمي من خلال زيادة الإنفاق وفرض الضرائب للاستخدام فيي هذا المجال. وبالتالي نجاح تطوير التنمية البشرية في السنوات

العشر الأولى من الألفية الثالثة، من خلال اخراج 20 مليون مواطن من الفقر، والدفع بحوالي 30 مليون إلى الطبقة المتوسطة، وذلك بالرفع من الانفاق الاجتماعي. [1]

على الرغم من أن النمو الاقتصادي في البرازيل أبطأ مما هو عليه في الصين والهند، خفضت البرازيل الفوارق من خلال اعتماد برنامج للحد من الفقر وتوسيع نطاق التعليم ورفع الحد الأدنى للأجور. وحذا برنامج التحويلات النقدية المشروطة بولسا اسكولا Escola Bolsa ،الذي أطلق في عام2001 ،حذو البرامج التي انتهجتها بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية من حيث المفهوم الأساسي، مثل برنامج بروغريسا Progresa في المكسيك (ويطلق عليه الآن برنامج الفرصOportunidades ؛ (الإطار 3.9) وفي عام2003 ، وُسع برنامج بولسا إسكولا ليصبح بولسا فاميليا Familia Bolsa ،وذلك بجمع بضعة برامج نقدية وعينية أخرى في إطار نظام موجه موحد تحت إشراف إدارة موحدة .وبحلول عام 2009، غطى برنامج بولسا فاميليا أكثر من 12 مليون أسرة معيشية في جميع أنحاء البلد، أي 97.3 في المائة من السكان المستهدفين. وقد أحدثت هذه البرامج اختراقا جديدا من حيث إدارة البرامج وتمكين المرأة من خال تطوير قنوات توزيع مبتكرة، مثل بطاقات صراف آلي للأمهات من ذوي الدخل المنخفض اللواتي ليست لديهن حسابات مصرفية. وكانت النتيجة انخفاضا. كبيرا في الفقر والفقر المدقع وتقلص الفوارق. [1]

ثانيا. التنمية السياسية والإدارية:

---

[1] الرضواني، مرجع سابق، ص176.

[1]محركات التحول في التنمية ، https://www.un.org.esa ، pdfص88.

تمثل في البناء الديمقراطي للحكم، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل أساسية:

-المرحلة الأولى: من 1940-1964، فبالرغم من ان البرازيل عرفت بعض الجوانب الشكلية للديمقراطية قبل 1940، إلا أن هذه الفترة تميزت بتعددية حزبية، وتنامي حرية التعبير، وحرية نسبية للصحافة، وتعدد نقابي. غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا بفعل الانقلابات العسكرية منذ سنة 1964، بصعود الجيش واستيلائه على السلطة التي الذي سار في اتجاه معاداة الليبيرالية من خلال حل جميع المؤسسات المنتخبة، وحظر التعددية الحزبية، واعتقال قادة المعارضة. كما انخرط في مؤسسات هادفة إلى إضفاء طابع شرعي على حكم الجيش، وذلك من خلال ابتكار ثنائية حزبية متحكم فيها، وفرض قانون انتخابي أتاح التحكم في الكونغرس الاتحادي، واللجوء إلى نوع من البيروقراطية السلطوية في اختيار رئيس الدولة من خلال اجتماع دوري كل أربع سنوات لقادة القوات المسلحة لاختيار رئيس الدولة المزكى بموافقة الكونغرس الاتحادي.

-المرحلة الثانية: تمتد من سنة 1984 إلى بداية التسعينيات، وتمثل مرحلة التحول الديمقراطي. ويكتسي هذا الأخير طابع خاص في البرازيل، حيث نشأ التحول الديمقراطي من الأعلى إلى الأسفل، ومن رحم الحكم الديكتاتوري، وذلك بطريقة تدريجية امتدت لفترة تزيد عن العشر سنوات؛ فابتداءً من 1984 ظهرت بعض بوادر الانفراج السياسي، بالرغم من استمرار الجيش في السلطة، تمثلت بقيام السلطة بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية سنة 1974، سمحت بمضاعفة تمثيل المعارضة، ثم فوز أحزاب المعارضة واختيار رئيس مدني سنة 1985. لقد ساهمت جملة من العوامل في التحول الديمقراطي، على رأسها التعديلات الدستورية التي توجت بدسترة انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر، وتخفيف القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية المتضمنة في دستور 1988، واستمرار اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلماني، وانتخابات حكام الولايات، وتوفير الضمانات اللازمة

لنزاهة الانتخابات لاسيما انشاء محاكم انتخابية تختص بالنظر في سلامة الإجراءات والنتائج الانتخابية، إضافة إلى النظام الفيديرالي، ووجود مجتمع مدني قوي، وحركة عمالية مستقلة.

-المرحلة الثالثة: ما بعد 1992 التي انتهت الى ترسيخ الديمقراطية، حيث عرفت البرازيل استقرار سياسي، ولاسيما بعد 1994، واستمرار اشتغال وتوطيد المقومات الديمقراطية، مكنها من تجاوز التحول الديمقراطي إلى ترسيخ التداول السلمي على السلطة الذي مكن من صعود المعارضة اليسارية إلى الحكم بفوز " لولا دا سيلفا" وتراجع دور العسكر في السلطة. وبالرغم من تنحيه عن الحكم بعد استفاء عهداته الدستورية، أين غادر كرسي الرئاسة بدموعه ودموع شعبه، إلا أنه أعيد انتخابه لعهدة جديدة في أكتوبر 2022، ببالرغم من ادانته بالسجن بتهم الفساد وتبييض الأموال.

ثالثا.التنمية الاقتصادية: كي نقيِّم مستقبل نمو الاقتصاد البرازيلي يجب إعطاء وصف موجز لخلفيات السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة. فكما حدث في بقية دول أميركا اللاتينية، تميزت الفترة من 1950 وحتى 1980 بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد"، واتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة (في المشروعات المملوكة للدولة)؛ وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد.

فعلى سبيل المثال، شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس Petrobras في عام 1954، ومنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها. ومن 1950 وحتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوّع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية. غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإنهاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قِبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية.

وخلال سبعينيات القرن العشرين استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال المقبلة. وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينيات. واتسمت الفترة بين 1980 ومطلع تسعينيات القرن العشرين بتجريب محاولات متعددة للسيطرة على التضخم المفرط الذي أدى إلى إطالة أمد حالة النمو البطيء والمتذبذب، وذلك قبل أن ينخفض التضخم في عامي 1993 و1994.

وفي تسعينيات القرن العشرين تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح (خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرَّض المنتجين المحلين للمنافسة الخارجية.

كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

ورغم أن البلاد حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وجنت بعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح (التي امتدت من 1996 وحتى 2003) فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة؛ ففي تلك الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مقداره 1.9 % سنويا، في الوقت الذي كان معدل نمو الدخل الفردي يبلغ 0.4 % سنويا .

وقد حققت تجربة البرازيل -وغيرها من دول أميركا اللاتينية- تقدما متواصلا في إدارة الاقتصاد الكلي خلال تسعينيات القرن العشرين، غير أن هذه التجربة أظهرت أن استقرار الاقتصاد الكلي ليس كافيا بمفرده لتحقيق نمو متواصل في الإنتاجية.

وعلى أية حال، فإن الاقتصاد البرازيلي -الذي يزداد الطلب الخارجي على مواده الخام (زمن الأسعار المرتفعة، والنمو الاقتصادي العالمي) ويتمتع بإصلاحات اقتصادية على المستوى التفصيلي- شهد نموا متواصلا في الدخل خلال السنوات الأربع الماضية.

وفيما بين عامي 2004 و2008 كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7 % سنويا. ورغم الأزمة المالية العالمية، حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو مقداره 5.1 % في عام 2008، وهو العام الذي يمثل قمة الأزمة وذروة العاصفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009، ويُتوقع أن يصل بنهاية 2010 إلى 6%. وبشكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين 4 و5 %. [1]

و تم اعتماد عدة استراتيجيات اقتصادية، بدءا باستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، القائمة على حماية الإنتاج الوطني، وإعادة توزيع الدخل المتبعة من قبل الحكم العسكري، مرورا باستراتيجية التصدير المعتمدة على جلب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات، والتي عرفتها البرازيل خلال فترة الحكم العسكري منتصف الستينات والثمانينيات، وصولا إلى استراتيجية اقتصاد السوق الحر المنفذة من خلال إصلاحات مالية، وإجراءات تشجيع الاستثمار والحد من التفاوت الاجتماعي، وتقوية دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الصحية.

كانت لهذه الإستراتيجيات تأثير كبير في مجال التنمية اقتصاديا واجتماعيا، وقد اتخذت عدة إجراءات لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البرازيل سنة 1999، حيث اقتربت من الانهيار، ولا سيما من خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية المستقلة التي انتهجها الرئيس "دا سيلفا" بين 2003-2010، المؤسسة على التقشف، والتوسع في الصناعة، وتغيير

---

[1] تييجو كافالاكانتي: ***اقتصاد البرازيل ومقومات الصعود لمصاف الدول العظمى***، تعريب: عاطف معتمد عبد الحميد، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

الصادرات، وسياسة الإقراض، والتوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية، وترشيد إدارة الديون، وتسخير السياسة الخارجية لدعم الاقتصاد الوطني.

4. اللتنمية البيئية: يكتسي البعد البيئي أهمية خاصة في عملية التنمية بالبرازيل، فبالإضافة إلى تنوع الموارد النباتية والحيوانية، وتوافرها على مساحات شاسعة من غابة الأمازون، وما لها من دور في التوازن البيئي العالمي، فإن البرازيل وضفت الموارد البيئية لتنويع مصادر الطاقة البديلة، ولا سيما الوقود الحيوي المستخرج من قصب السكر، الذي حقق استقرار للبرازيل في هذا المجال، بالرغم من تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي.[2]

[2] الرضواني، مرجع سابق، ص174.